

القياس والافصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة لصافي الاصول في القطاع المصرفي التجاري .. بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري

أ.م.د ستار جابر خلاوي و أينااس حسن كاظم

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط

المستخلص

أن البحث يعالج موضوعا حديثا ومعاصرا كون مفهوم القيمة العادلة من المفاهيم المستعملة للتعبير عن قيم الاصول المختلفة لذلك مازال هذا المفهوم يحتاج الى توضيح وبالاخص عند تطبيقه في بيئات سياسية واجتماعية واقتصادية لذلك يهدف البحث الى دراسة وتحليل مبررات تطبيق القيمة العادلة كوسيلة قياس بديلة عن مبدأ الكلفة التاريخية في اعداد الكشوفات المالية وايضا التعرف على طرق قياسها وكيفية تطبيقها وبرز المشاكل التي يمكن حدوثها عند تطبيقها ومعرفة انعكاسات المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة في ملأمة معلومات الكشوفات المالية على قرارات المستثمرين وتم اختيار طريقة مقسوم الارباح كونها الطريقة الاكثر مناسبة للمستفيدين من حيث الافصاح . وتوصلت الدراسة الى ان القيمة العادلة الاكثر ملائمة في اتخاذ القرارات وان مبدأ الكلفة التاريخية اكثر موثوقية الا انه غير ملائم في اتخاذ القرارات بسبب ان المعلومات التي توفرها الكلفة التاريخية تمثل احداث من الماضي لذلك تكون المعلومات تاريخية عن تلك الاحداث . وأوصت الدراسة بانه من الضروري تثقيف المستثمرين في حال اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بأن لايعتمدوا على اسعار السوق ولكي تكون قراراتهم أكثر عقلانية ورشدا ينبغي ان تستند على القيمة العادلة وعلى مؤشرات التحليل المالي .

Abstract

The research addresses the newly contemporary theme that the concept of the fair value of the concepts used to express different asset values so still this concept needs to be clarified, especially when applied in the economic and socio-political environments so research aims to study and analyze the rationale for the application of fair value as a measurement of alternative historical cost basis in the preparation of financial statements and also to identify the methods of measurement and how they are applied and the main problems that can occur when applied and see reflections of standards-oriented fair value in the appropriate financial statements information on the decisions of investors were selected Cash Dividends way of being the most way suitable to the beneficiaries in terms of disclosure. The study concluded that fair value is the most appropriate decision-making and that the historical cost basis more reliable, but it is inappropriate to make decisions because of the

information provided by the historical cost, which represents the events of the past so historical information on these events are. The study recommended that it is necessary to educate investors in the event of investment decisions that the Al Aiatmdo market prices, so that their decisions are more rational and rational should be based on the fair value and the financial analysis indicators.

المقدمة

لقد استخدمت الكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي , ثم نادى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB باستخدام القيمة العادلة وذلك باصدار وتعديل العديد من المعايير المحاسبية والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة .

أن حقيقة الكلفة التاريخية للاصل تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه (لحظة التبادل) , ليست موضع شك في صحتها وقتها لحظة الاكتساب او التملك كونها تمثل القيمة العادلة لهذا الاصل وقت التبادل , وانما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك , اذ تصبح القيمة العادلة للاصل شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً او كثيراً عن قيمة الاصل الحالية .

ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ الكلفة التاريخية بحيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتقلبة والمتغيرة بصورة دائمة , وتتغير قيمة الوحدة الاقتصادية بتغير الظروف في الحالات المختلفة ونتيجة لذلك كان على المحاسبة ان تبحث عن بديل افضل يتلائم مع تغير هذه الظروف ومن هنا ظهرت القيمة العادلة كبديل عن الكلفة التاريخية , وذهب انصار القيمة العادلة بتبرير اتباعها بالرغم من الانتقادات الموجهة لهم من قبل انصار الكلفة التاريخية ثم التوجه الى القيمة العادلة .

وقد اصدر كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار (39, 32) والذي تطرق فيها الى القياس والافصاح عن القيمة العادلة واصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار 157 الذي يتناول قياس القيمة العادلة وكذلك اصدر معيار الابلاغ المالي الدولي 13 قياس القيمة العادلة حيث ان كل معيار قد حدد طرق متعددة لقياس القيمة العادلة والتي لا يمكن اعتمادها لان سوق العراق للاوراق المالية لا يمتلك شروط السوق الكفوء لذلك سيركز البحث على نموذج تقييم الاسهم الذي يعد احد طرق القياس البديلة للقيمة العادلة .

المبحث الاول : منهجية البحث

اولا - مشكلة البحث :-

لقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية مجموعة من المعايير اوص فيها باستخدام القيمة العادلة كوسيلة قياس بديلة عن الكلفة التاريخية ومن هنا تظهر مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية :-

1- ماهو اسلوب قياس القيمة العادلة المناسب للمصرف عينة البحث والذي يؤدي الى القياس المحاسبي بأفضل صورة ؟

2- كيفية الافصاح عن المعلومات المعدة وفقا للقيمة العادلة ؟

ثانيا- اهمية البحث :-

1 - تمكن اهمية البحث في كونه يعالج موضوعا حديثا ومعاصرا حيث يعد مفهوم القيمة العادلة من المفاهيم المستعملة للتعبير عن قيم الاصول المختلفة اذ ان هذا المفهوم لايزال يحتاج الى توضيح ولاسيما عن تطبيقه في بيئات اقتصادية وسياسية واجتماعية .

2- التعرف على بيئة الوحدات الاقتصادية العراقية ومدى تقبل هذه الوحدات في تطبيق مفهوم القيمة العادلة من حيث القياس والافصاح .بالاضافة لذلك فان تحديد القيمة العادلة في هذا البحث يعتمد على استعمال معادلات رياضية بدلا من تحديدها بصورة متوقعة وفقا لاسعار السوق كما هو متعارف عليه في اغلب ادبيات المحاسبة .

ثالثا - أهداف البحث :-

1- دراسة وتحليل مبررات تطبيق مفهوم القيمة العادلة كوسيلة قياس بديلة عن مبدأ الكلفة التاريخية في اعداد الكشوفات المالية .

2- دراسة وتحليل مفهوم القيمة العادلة والتعرف على طرق قياسها وكيفية تطبيقها وابرز المشاكل التي يمكن حدوثها عند تطبيقها .

3- معرفة انعكاسات تطبيق المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة في ملائمة معلومات الكشوفات المالية على قرارات المستثمرين .

رابعا - فرضية البحث :-

للبحث فرضية مفادها (ان القياس والافصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة يؤدي الى اعداد معلومات اكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبالاخص انها تعكس الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية).

خامسا - وسائل جمع البيانات

تمت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث في جانبين رئيسيين هما :-

• الجانب النظري :-

لقد اعتمد الجانب النظري من الدراسة على متوافر من المراجع والادبيات العربية والاجنبية من كتب ودوريات , والتصفح في شبكة المعلومات الدولية الانترنت لتعقب اخر المستجدات العلمية ذات العلاقة .

• الجانب العملي :-

لقد استخدم الباحثان الكشوفات الختامية لمصرف الخليج التجاري (مساهمة خاصة) بغداد عينة البحث التي تعد مصدرا للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بالبحث وذلك لان تلك الكشوفات تحتوي على معلومات التي يعتمد عليها البحث للقياس والافصاح عن القيمة العادلة .

سادسا - حدود البحث

• الحدود المكانية للبحث :-

لكون الباحثان قد سلطا الضوء على مصرف الخليج التجاري مساهمة خاصة بغداد لذلك يكون حدود البحث المكاني هو تطبيق القياس والافصاح عن القيمة العادلة في مصرف الخليج التجاري .

• البعد الزمني :-

اما البعد الزمني فيتحدد بسنة 2014 بسبب تمكن الباحثان من الحصول على المعلومات الضرورية لاجراء البحث لتلك السنة .

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للقيمة العادلة

2-1 مفاهيم القيمة العادلة :

في الوقت الحالي هناك هناك عدة معايير محاسبية تحتوي على مفاهيم شروط محددة لاستخدام القيمة العادلة . فان المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 عرف القيمة العادلة (على انها المبلغ الذي يمكن به ان يتم مبادلة اصل أو تسوية ألتزام بين اطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري) (Schijndel ,2010:p6)

وعرفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB كالتالي (هي المبلغ الذي يمكن به شراء او بيع اصل أو تحمل التزم أو تسديده في صفقة تجارية بين طرفين راغبين أي بخلاف التصفية) . (عبد الحميد والمعيني ,2013: 165)

ووفقا للمعيار 157 لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB عرفت القيمة العادلة (هو السعر الذي سوف يستلم من بيع احد الاصول أو السعر الذي يدفع لتسوية ألتزام في صفقة تجارية منتظمة بين المشاركين في سوق محدد وتاريخ معين) (Shamkuts,2010: p10)

حيث نلاحظ أن المعيار 157 لمجلس معايير المحاسبة المالية يركز على السعر الذي يستلم من بيع أصل أو تسوية التزم (سعر الخروج) بينما المعيار المحاسبي الدولي 39 لا يستند على سعر الدخول أو الخروج .

أما لجنة معايير التقييم الدولية IVSC فعرفتھا في المعيار الثالث الخاص بتقييم الموجودات بهدف اعداد القوائم المالية كمايلي :- ("هي مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل موجود في تاريخ التقييم بين مشتري وبتاع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد يتوافر لكل منهما معلومات كافية وله مطلق الحرية وبدون اكراه على اتمام الصفقة ") ، كما تعرف القيمة

العادلة (بأنها سعر السوق الافتراضي في ظل الظروف المثالية) (Masoud &Daas ,2014:p161)

كما عرفها المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 (بانها القيمة التي استنادا لها يمكن مبادلة الاصل بين اطراف مطلعة وراغبة في اتمام الصفقة) (IAS16 ,2001: 4)

أما القاعدة المحاسبية العراقية (رقم 14) عرفت القيمة العادلة ("على انها القيمة المقبولة التي يمكن ان يستبدل بها موجود من قبل مشترٍ وبائع مطلعين وراغبين في التعامل بنفس سياسة التعامل مع الغير مباشرة ") (القاعدة المحاسبية رقم 14 , الفقرة 3)

ويتفق الباحثان مع التعريف الذي قدمته القاعدة العراقية رقم 14 حيث عرفت على انها قيمة مقبولة اي انها خاضعة للقبول من قبل الطرفين .

2-2 أسباب التحول الى القيمة العادلة

1- من أجل اتخاذ قرارات سليمة يرغب المستثمرون في وضع اهمية اكبر على الملائمة وهذا ماتوفره القيمة العادلة

2- تعتبر اداة قياس كفوءة بالأخص إذا تعلق الأمر بالأدوات المالية بشكل عام

3- تعطي صورة فعلية لأداء المؤسسة لانها مرتبطة بمفهوم رأس المال العيني

4- تعطي نسب تبين الواقع الفعلي لأداء المؤسسة لذلك تساعد في تحسين عملية التحليل المالي

5- اهم سبب للتحول الى القيمة العادلة هو ملائمة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية (سويد , 2012: 60)

3-2 ايجابيات القيمة العادلة :-

1- لكون القيمة العادلة اكثر مناسبة لاتخاذ القرارات وأجراء التحليلات المالية وأساسا افضل للتنبؤات بنتائج الاعمال والتدفقات النقدية لذلك تستخدم القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي من اجل تقليل المخاطر التي تصيب المصارف .

2- في حالة ارتفاع الاسعار فإن محاسبة القيمة العادلة ستؤدي الى تضخيم الارباح في نهاية السنة المالية .

3- يمكن من اجراء المقارنات بين العناصر المتشابهة وبطرق متماثلة .

4- يعطي مقياس يتصف بالموضوعية لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية

5- تزود المستثمرين بنظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الوحدة الاقتصادية يراعي من خلالها التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد . : (عبد الحميد والمعيني , 2013: 167)

6- مع مرور الوقت الكلفة التاريخية تصبح غير ملائمة للتعبير عن الوضع الحالي للشركة من حيث تغير الاسعار وتحديث المعلومات المتعلقة بقيمة الاصول .

7- لا تؤثر القيمة العادلة التي سوف يتم تحديدها على اساس اسعار السوق بالعوامل المحددة من بعض الشركات . (Farcane & others , 2011: 369)

8- اتخاذ القرارات الاقتصادية المفيدة هو الهدف الوحيد لذلك تعد قياس القيمة العادلة اكثر اقناعا لتمثيل الوضع الاقتصادي.

9- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية , وهي تمثل الحاجة الاساسية لهؤلاء المستخدمين .

10- المعلومات المحاسبية بحاجة لكي تعكس المستقبل وليس الماضي لذلك فان المعاملات والاحداث الماضية ليس سوى ذات علاقة بالشكل الخارجي .

11- الملائمة هي السمة الاساسية المطلوبة في القوائم المالية.(Whittington ,2008 : 158)

4-2- سلبيات القيمة العادلة :

جميع البنوك التقليدية وغيرها من المؤسسات المالية التقليدية ومعظم الجهات التنظيمية للبنوك وبعض المستثمرين يعتقدون ان محاسبة القيمة العادلة تضر بالمستثمرين مقارنة بالمحاسبة على اساس الكلفة المستهلكة أو اي قياس اخر وسوف نستعرض بعض الصعوبات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة نستعرض بعض النقاط التالية : (Rayan ,2008: 18)

1- عندما تفتقر الأسواق الى السيولة فإن مفهوم القيمة العادلة يكون محدد بشكل واضح على اسعار المعاملات الافتراضية التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق وبغض النظر عن توجيهات القياس التي يقدمها مجلس معايير المحاسبة المالية .

2- عندما يتم توفير القيمة العادلة من مصادر اخرى غير الأسواق التي تتمتع بسيولة عالية لا يمكن التحقق من صحتها والسماح للشركات في التدخل بأدارة الدخل التقديرية والسلوكيات المحاسبية الاخرى .

○ لذلك نرى ان النقطة رقم (2) تحتوي على حقيقة بأنها تتجاهل التخفيف من وطأة القيود المفروضة على محاسبة القيمة العادلة وتتجاهل ايضا حقيقة ان العديد من التقديرات المحاسبية للكلف المستهلكة يصعب التحقق منها وتدقيقها .

3- من خلال الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة فإن القيمة العادلة تخلق تقلبات في حقوق ملكية اصحاب الشركة (بما في ذلك رأس مال المؤسسات التنظيمية) وصافي الدخل الذي لا يلزم ان يتوافق مع التدفقات النقدية التي سوف تتحقق في نهاية المطاف .

○ ومن رأي الباحثان ان ردة فعل المشاركين في السوق اتجاه المكاسب والخسائر غير المتحققة سوف يسفر عنها ردود فعل سلبية وارتفاع اسعار الاصول كما أن التقلبات في رأس مال المؤسسات التنظيمية ينتج عنها مخاطرة نظامية¹.

4- محاسبة القيمة العادلة تمزج المكونات الطبيعية والدائمة للدخل مثل الفائدة مع المكاسب والخسائر غير المتحققة.

المبحث الثالث : قياس القيمة العادلة

3-1 قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13

رأى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB ان الحاجة الى الافصاحات المعززة لقياسات القيمة العادلة تعد رداً على الازمة المالية الاخيرة لذلك من اجل تحسين وترتيب قياسات القيمة العادلة والافصاح عنها وقررت المجالس اصدار معيار يعد مصدر وحيد للارشاد ولكل قياسات القيمة العادلة .

3-1-1 تقنيات قياس القيمة العادلة :-

كل من لجنة التقييم الدولية IVS وجمعية المحاسبين الامريكية AAA اقترحا ثلاث مناهج لقياس القيمة العادلة وأن هذه المناهج تم تحديدها ايضا في المعيار الدولي 13 IFRS وهي :-

1- منهج السوق :-

يبني اساسا على الاسعار (سعر المنتج او سعر المنتجات المتماثلة) وتشمل على سبيل المثال مؤشرات السوق المختلفة وفقا للتوقعات الناتجة عن خصائص القياس وكذلك الاجراءات الأخرى الأكثر تعقيدا مثل مصفوفة التسعير هو اسلوب رياضي يستخدم أساسا لتقييم سندات الدين دون الاعتماد على السر المعطن لاوراق مالية محددة وانما بالاعتماد على علاقة الاوراق المالية بالرقم القياسي لها. (kovacs, 2013 :88)

2- منهج الدخل :-

يستخدم هذا المنهج اساليب التقييم لتحويل المبالغ في المستقبل (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الإيرادات او المصروفات) الى الوقت الحالي (مخصومة) . وان قياس القيمة العادلة يتم تحديدها على اساس القيمة المشار اليها من توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ المستقبلية وتقنيات التقييم هذه تشمل تقنية نموذج ثنائي الحد وتقنية (Multiperiod) Excess Earnings وتقنية القيمة الحالية ونماذج خيارات التسعير وكما تتضمن ايضا طريقة الارباح المتعددة الفترات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الاصول الغير ملموسة (lefbvra & other ,2009:11)

¹ المخاطرة النظامية :- " وهي المخاطرة الناتجة من تأثير عوامل السوق الخارجي والداخلي والتي تؤدي بعم التاكيد من عوائد الاوراق المالية المستثمرة "

3- منهج الكلفة :-

والتي عادة يشار اليها بالكلفة الاستبدالية والتي تعكس المبلغ الحالي لتعويض قدرة الانتاج أو لخدمة الاصل . من وجهة نظر المشاركين في السوق (البائع) مبلغ الاصل الذي يستلم سيعتمد على تكلفة المشاركين في السوق (المشتري) للحصول على الاصول . , عموما منهج الكلفة الاستبدالية الجارية مناسب لقياس القيمة العادلة للاصول الملموسة باستخدام فرضية التقييم لان المشاركين في السوق لا يدفعون لاصل اكثر من المبلغ الذي يحل محل الاصل أو الخدمة (Iefbvra & other ,2009: 11)

2-1-3 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

لزيادة الاتساق وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة يحدد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS 13 تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف اساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العاجلة ضمن ثلاث مستويات وهي :-

أ - المستوى الاول :-

مدخلات المستوى الاول عبارة عن اسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للاصول او الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول اليها في تاريخ القياس . (shamkuts 13 : 2010)

ب - المستوى الثاني :-

في حالة عدم الحصول على اسعار المعلنة في السوق النشطة (المستوى الاول في هذه الحالة يتم اللجوء الى المستوى الثاني والذي يتضمن :- (SFAS 157 , 2007 : 28)

1- الاسعار المعلن عنها للحقوق والالتزامات المتماثلة في الاسواق الغير نشطة

2- الاسعار المعلن عنها للحقوق والالتزامات الموازية أو المطابقة في الاسواق الغير نشطة

3- مدخلات اخرى بخلاف الاسعار التي يعلن عنها أو بالامكان ملاحظتها لاصل أو التزام (مثل سعر الفائدة , مخاطر الائتمان ومخاطر الخسارة , والتقلبات والمعدلات الافتراضية)

4- مدخلات اخرى يمكن ملاحظتها في السوق مثل منحنيات العائد واسعار الصرف والارتباطات التجريبية الخ

ج - المستوى الثالث :-

هي مدخلات لا يمكن ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات وهذه المدخلات الغير قابلة للملاحظة وضعت استنادا الى افضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف وافتراضات تقارير الوحدة الاقتصادية عن افتراضات التي سيستخدمها المشاركين في السوق لتسعير الاصول والالتزامات في معاملة افتراضية وان تقارير الوحدة الاقتصادية لا تسمح بتجاهل المعلومات حول افتراضات المشاركين في السوق طالما هذه المعلومات متاحة بسهولة ولا تتطلب جهد أو كلفة لا

لزوم لها وان المستوى الثالث يستخدم عندما تكون الاسواق لا وجود لها أو غير سائلة وفي هذه الحالة تصبح القيمة العادلة لوجود لها ويصعب قياسها (Rayan , 2008 10)

2-3 نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة :-

تتصف بيئة الاعمال العراقية باسواق مالية غير نشطة بسبب عدم امتلاكها شروط السوق النشط وفي هذه الحالة سوف يتم اللجوء الى وسائل قياس بديلة للقيمة العادلة في البيئة العراقية :-

أ - النموذج الاساس لتقييم الاصول :-

وفق هذا النموذج أن القيمة العادلة لاي اصل تكون قائمة استنادا للتدفقات النقدية المستقبلية التي من المحتمل استلامها في المستقبل من قبل المستثمر نتيجة امتلاكه لذلك الاصل . وأن هذه التدفقات النقدية بما أنها مستقبلية ومحتمة ولكي تعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بها فانها تخضع بمعدل خصم مناسب . (sharp & Alexander , 1990 : 461)

وبالامكان حساب القيمة العادلة لاي اصل في ظل صيغة نموذج التدفق النقدي :-

$$VO = \sum_{t=1}^n \frac{CF \ t}{(1+r)^t}$$

أذ أن :

VO = القيمة الحالية للاصل

Cft = التدفق النقدي المتوقع في نهاية السنة **t**

n = العمر المتوقع للاصل .

r = معدل العائد المطلوب .

t = المدة الزمنية

ب - نموذج تقييم الاصول المالية: DDMS-

ويعرف هذا الانموذج بنموذج **Gordon** أن هذا النموذج صمم لأول مرة بواسطة ويليمس عام 1931 ان الغرض الاساسي لهذا الانموذج هو تحديد قيمة الاسهم العادلة التي تتمثل بمجموع القيمة الجارية لسلسلة زمنية متنامية من مقسوم الارباح المستقبلية ويعد هذا النموذج من اكثر النماذج استعمالا في تقييم الاسهم حيث تعد التوزيعات الاساس الذي يستخدم في تقدير القيمة العادلة للسهم (Madura , 1995 : 260)

وبالامكان حساب القيمة العادلة وفق الصيغة التالية :

$$"F.V = \sum_{t=1}^n \frac{D_t}{(1 + K_s)^t} + \frac{P_n}{(1 + K_s)^n}"$$

F V = القيمة العادلة للسهم

D_t = التوزيعات للسهم العادي في الفترة t

P_n = سعر السهم العادي للفترة

K_s = معدل العائد المطلوب على السهم العادي من جهة المستثمر

ج - نموذج المضاعف :-

يتم احتساب هذا النموذج لمعرفة المبلغ الذي يكون المستثمر مستعد لدفعه مقابل الحصول على اسهم الوحدة الاقتصادية وان هذا المضاعف يتم احتسابه من خلال سعر السهم عل ربحيته اي ان المستثمر على استعداد لدفع سعر السهم اضعاف ربحيته (العامري , 2007 : 365)

وبناء على ذلك يتم تحديد القيمة العادلة للسهم من خلال مضاعف السعر الى ربحيته ويتم ايضاح هذا النموذج من خلال المعادلة التالية :-

$$V = \sum_{t=0}^n \frac{(m) (E)}{(1+K)^n}$$

حيث ان :-

V = القيمة العادلة

M : مضاعف قيمة السهم في السوق الى ربحيته

E : ربحية السهم العادي

K : معدل العائد المطلوب

المبحث الثالث : الافصاح عن القيمة العادلة

عرف الافصاح المحاسبي " بانه عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مظلمة وملائمة لمستخدميها من الاطراف الخارجية والتي ليس لها الاطلاع على الدفاتر والسجلات الموحدة" وان الغرض من هذا التعريف هو تسليط الضوء على طرق وخصائص الافصاح .

ومن التعريف اعلاه تبين ان هنالك طرق متعددة للافصاح منها (Hendereksen , 1990 :

563)

1- اظهر المعلومات كجزء من مكونات القوائم المالية :- متمثلة باصدار القوائم المالية الاساسية ويتطلب الامر الى تنظيم وترتيب المعلومات فيها بشكل منطقي تركز على الامور الجوهرية بحيث يمكن قراءتها بسهولة من قبل مستخدمي القوائم المالية .

2- المصطلحات والعرض التفصيلي للمعلومات :- تعد هذه الطريقة جزءاً مكملًا للقوائم المالية متمثلة بالمصطلحات المستعملة في القوائم المالية وكمية المعلومات التفصيلية المعروضة فيها ويجب على المحاسبين استخدام مصطلحات وصفية ومعروفة من قبل المستخدمين .

3- التقارير الاضافية الملحقه :- اعداد هذه التقارير لا يتطلب الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبالإضافة الى الجداول الملحقه فان هذا الاسلوب يتضمن كشوفات ملحقه تفصح عن المعلومات الاضافية وليس فقط المعلومات التفصيلية .

4- الملاحظات والايضاحات :- متضمناً عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بصورة مناسبة وكافية في القوائم المالية على ان لا تتعارض أو تتكرر المعلومات في القوائم المالية .

5- تقرير مجلس الادارة :- متضمناً كافة المعلومات الهامة الغير مالية التي قد تؤثر في الوحدة الاقتصادية مستقبلاً وتفيد في التنبؤ

6- تقرير المدقق :- يزيد تقرير المدقق من ثقة مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية ويلعب حكم المدقق دوراً هاماً في تحديد ملائمة الافصاح من عدمه.

ووفقاً لما ورد اعلاه يرى الباحثان ان افضل طريقة للافصاح عن القيمة العادلة هو اعتماد طريقة التقارير والكشوفات الملحقه لان الطرق الاخرى قد تؤدي الى ارباك المستفيد من معلومات القيمة العادلة , كما أن طريقة الكشوفات والتقارير الملحقه تؤدي الى التوسع بكيفية الافصاح عن الوحدة الاقتصادية بسبب اصبح هناك نوعين من الافصاح نوع الافصاح عن الوحدة الاقتصادية مقاسة على اساس الكلفة التاريخية والنوع الثاني الافصاح عن الوحدة الاقتصادية المقاسة على اساس القيمة العادلة .

المبحث الرابع : الجانب العملي

بعد ان تطرقنا في الجانب النظري للبحث الى قياس القيمة العادلة وايضا طرق القياس الملائمة للبيئة العراقية سوف يتم تطبيق ذلك على المصرف عينة البحث في هذا المبحث حيث يتم اللجوء الى طرق القياس البديلة للقيمة العادلة مختلفة عما هو محدد في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك لكون سوق العراق للأوراق المالية يعد سوق غير كفوء حيث لا يمكن الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في تحديد القيمة العادلة .

وتم اعتماد نموذج خصم مقسوم الارباح النقدي لقياس القيمة العادلة التي هي احد نماذج قياس القيمة العادلة للسهم الواحد التي بينتها الادبيات المختصة . وان القيمة العادلة وفق هذا النموذج تقاس كما يأتي :

$$F.V = \sum_{t=1}^n \frac{D_t}{(1 + K_s)^t} + \frac{P_n}{(1 + K_s)^n}$$

F.V = القيمة العادلة

D_t = التوزيعات للسهم العادي في الفترة t

P_n = سعر السهم العادي للفترة

K_s = معدل العائد المطلوب على السهم العادي من جهة المستثمر

مقسوم الارباح المتوقع (Dt)

تمثل توزيعات الارباح التدفقات النقدية التي تقرر ادارة الوحدة توزيعها على حملة الاسهم وفقا لربحية الوحدة وسيولتها) ويحسب وفق الصيغة التالية

$$D_t = D_0 (1+g)$$

D_0 = مقسوم الارباح الحالي للسهم الواحد

g = معدل النمو

معدل العائد المطلوب :-

ويحتسب معدل العائد المطلوب وفق نموذج تسعير الموجودات الراسمالية (CAPM) وفق الصيغة التالية :-

$$RRR(K) = R_f + B_i (R_m - R_f)$$

K = معدل العائد المطلوب

R_f = معدل العائد الخالي من المخاطرة

R_m = معدل العائد على محفظة السوق

B_i = بيتا مقياس المخاطرة النظامية

P_n = السعر الحالي للسهم

اذ ان المعدل الخالي من المخاطرة هو معدل الفائدة على سندات الخزينة الحكومية , وبسبب عدم توافر تلك السندات في العراق فقد تم استخدام معدل الفائدة المحتسب على حساب التوفير وان معدل الفائدة المقرر من قبل البنك المركزي العراقي هو 4.01% وحسب ما ورد في التقرير الاقتصادي السنوي المنشور من قبل البنك المركزي العراقي .(التقرير الاقتصادي للبنك المركزي , 2014 :36)

○ قياس وافصاح القيمة العادلة لاصول مصرف الخليج التجاري (مساهمة خاصة)

كشف حقوق الملكية (صافي الاصول) لصرف الخليج التجاري على اساس الكلفة التاريخية

كما في 31 /12/ 2014

300000000000	رأس المال المدفوع والمقيم
45974012631	الاحتياطيات
<hr/>	
345974012631	المجموع

حيث ان صافي الاصول المقيم على اساس الكلفة التاريخية والتي هي غير ملائمة لاتخاذ القرار لأنها لا تعكس الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية والتي بلغ مجموع حقوق الملكية 345974012631 وعندما يتم واذا ما تم تقييم صافي الاصول على اساس القيمة العادلة يؤدي ال تغيير هذا المجموع وكذلك يكون اكثر ملائمة للمستثمرين الحاليين والمرتبين وذلك لانها تظهر الوضع الحقيقي لحقوق الملكية .

ولقياس القيمة العادلة ينبغي تحديد ما يلي:-

○ نسبة النمو في مقسوم الارباح (g)

نسبة النمو في مقسوم الارباح لسنة 2014 = (مقسوم ارباح السنة الحالية / مقسوم ارباح السنة السابقة) - 1

$$1 - \frac{34339256085}{45079249705} =$$

$$= - 0.24$$

○ مقسوم الارباح المتوقع للسهم (Dt):

مقسوم الارباح المتوقع = مقسوم الارباح للسهم الواحد (1+نسبة النمو)

مقسوم الارباح للسهم الواحد = 34339256058 / 300000000000

$$= 0.11$$

$$Dt = Do(1+g)$$

$$= 0.11 (1+ -0.24)$$

$$= 0.0836$$

○ معدل العائد المطلوب (K)

$$K = Rf + Bi (Rm - Rf)$$

وقد تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية (SPSS) لاستخراج البيتا والذي يقاس وفق المعادلة التالية :

$$Bi = \frac{Rs \cdot Rm}{\text{معامل التباين للعائد السوقي}}$$

ووفقا للتحليل الاحصائي فان $Bi = 0.048786$

$$K = Rf + Bi (Rm - Rf)$$

$$= 0.0401 + 0.048786 (0.092 - 0.0401)$$

$$= 0.043$$

$$"F.V = \sum_{t=1}^n \frac{D_t}{(1 + K_s)^t} + \frac{P_n}{(1 + K_s)^n}"$$

$$F.v = \sum_{t=1}^n \frac{0.00836}{(1+0.043)} + \frac{0.9}{(1+0.043)}$$

$$= 0.94 \text{ دينار للسهم الواحد}$$

لذلك يمكن الافصاح عن القيمة العادلة لحقوق الملكية (صافي الاصول) للمصرف وحسب ما حددنا سابقا باستخدام الكشوفات الملحقة وكالاتي :

مصرف الخليج التجاري

كشف التغيرات في حقوق الملكية على اساس القيمة العادلة كما في 31 / 12 / 2014

300000000000	راس المال
11625506841	الاحتياطيات
(18000000000)	مكاسب وخسائر القيمة العادلة (1 - 0.94)
52348505790	فائض متراكم
345974012631	المجموع

يلاحظ ان الافصاح عن حقوق الملكية استنادا للقيمة العادلة لم تتغير من طريقة الافصاح عن حقوق الملكية على اساس الكلفة التاريخية لكن التغير حدث هيكلية حقوق الملكية , حيث طرأت التغييرات على الاحتياطيات حيث انخفض بمقدار الفرق القيمة العادلة للسهم حيث تم اضافة بند جديد هو مكاسب وخسائر القيمة العادلة بمقدار الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة (1 - 0.94) مضروبا في (300000000000) ويتم تعويض ذلك المبلغ من الارباح

المحتجزة وكون الفرق خسارة سوف يتم اضافة الفرق الى الارباح المحتجزة لكي لا يؤدي طريق الافصاح الجديدة الى ارباك المستفيدين وهذا يجعل قرارات المستثمرين اكثر رشداً لانه يتيح لهم معرفة مكونات حقوق الملكية بالقيمة العادلة وبالتالي قيمة الوحدة الاقتصادية بالقيمة العادلة .

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات

1- تعد الكلفة التاريخية من المبادئ الاساسية للمحاسبة التي لا يمكن التخلي عنها كونها تقدم معلومات اكثر موثوقية الا انها لاتعد مناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية كونها تمثل احداث الماضي لذلك استخدمت القيمة العادلة كوسيلة قياس بديلة حيث يؤدي استعمال القيمة العادلة الى سلامة الافصاح المحاسبي وايضا جودة المعلومات التي تظهرها الكشوفات المالية .

2- لقد دعى كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الى استخدام القيمة العادلة حيث تم ايضاح مفهومها واساليب قياسها في العديد من المعايير المحاسبية .

3- هنالك عدة طرق لقياس القيمة العادلة لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية وان هذه الطرق قد تكون مناسبة لبيئة معينة وغير مناسبة لبيئة اخرى وفقا لكفاءة الاسواق المالية وكون سوق العراق للاوراق المالية يعد سوق غير كفوء لذلك فان هذه الطرق لاتتناسب معه ولا يمكن تطبيقها عليه .

4- ان المصرف عينة البحث لايقوم بالافصاح عن نسب توزيع الارباح لا في متن الكشوفات المالية ولا على شكل كشوفات اضافية ملحقة وان هذا يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية

5- ان القيمة العادلة تتغير بشكل طردي مع مقدار الارباح الموزعة وذلك لانها تعتمد على مقسوم الارباح المتوقع حيث تحتسب من خلال معدل العائد المطلوب ومقسوم الارباح الذي يمثل خصم مقسوم الارباح فكلما قامت الوحدة الاقتصادية بتوزيع ارباح كلما ازداد مقدار القيمة العادلة للسهم على ان لا تكون نسبة الزيادة في توزيع الارباح مساوية الى الزيادة في القيمة العادلة .

6- ان نموذج خصم مقسوم الارباح يناسب البيئة العراقية بسبب امكانية تطبيقه بسهولة ويمكن استخراج متغيرات النموذج بواسطة الكشوفات الختامية للوحدة الاقتصادية .

7- ان الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة والتي مقدارها 0.06 مضروبا ي عدد الاسهم والبالغة 3000000000000 وكون الفرق خسارة يتم اضافتها الى الارباح المحتجزة حتى لا يتسبب اسلوب الافصاح الجديد الى ارباك المستفيدين .

5-2 التوصيات

- 1- من الضروري ترسيخ مفهوم القيمة العادلة بواسطة اصدار معيار او قاعدة محاسبية تبين مفهوم القيمة العادلة واساليب قياسها واختيار الطريقة التي تتناسب مع بيئة لوحدات الاقتصادية العراقية
- 2- من الضروري ترسيخ مفهوم القيمة العادلة واساليب قياسها وخصائصها لدى العاملين في مجال المحاسبة .
- 3- على المصرف عينة البحث ان يفصح عن سياسات توزيع الارباح سواء كان بصورة اسهم مجانية أو بصورة مقسوم ارباح نقدي لما له تاثير على قرارات المستثمرين .
- 4- على المصرف عينة البحث ان يفصح في كشوفات ملحقة بالحسابات الختامية عن مقدار القيمة العادلة اما في ما يخص السوق فينبغي ان تذكر في نشرات التداول من خلال تحديدها ضمن مؤشر.
- 5- من الضروري تثقيف المستثمرين في حال اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بان لا يعتمدوا بصورة رئيسية على اسعار السوق ولكي تكون قراراتهم اكثر عقلانية ورشدا ينبغي ان تستند على القيمة العادلة وعلى مؤشرات التحليل المالي .

المصادر والمراجع

أ- المصادر العربية :-

- 1- سويد , بسمة . " دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (الكلفة التاريخية والقيمة العادلة) " . 2012 كلية العلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح الجزائر
- 1- عبد الحميد , سارة عبد الملك والمعيني , سعد سلمان . " اثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية " , 2013 مجلة التقني , مجلد 26 العدد الرابع
- 2- القاعدة المحاسبية رقم 14 , الفقرة الثالثة

ب : المصادر الاجنبية

- 1- Farcane , nicoleta&Deliu ,Dalia & Gheorghia " **Auditing fair value in A sensitive socio – economical context**" 2011 , Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 13(2)
- 2- Hendreksen , Eldons &vem Breda "**accounting theory** " 1990, 5th , Edition Richard Dr ,Irwin ,Inc
- 3- kovas , Daniel . "**The role and application of fair value accounting in the hungarian regulatory framework** " 2013 PH .D. thesis university of Budapest .

4- Masoud ,najeb &Daos , Abdullah . " **fair value accouting role I the global financial crisis**" . 2014 candian center

5-Rayan ,Stephen G . " **Fair value accounting : understanding the issue rised by the credit crunch** " 2008, stern school of business ,new york university .

6-Schijindel , roland " **fair value accounting and pro – cyclicatly** " 2010 master thesis ,university rotterdam

7- Shamkuts , volha." **Fair value accounting**" .2010.Bs thesis university of Iceland

8- Sharpe , F . William and Alexander , J. Gordon " **Investments** " 1990 , 4th , ed prentice – Hall- inc .

9- Madura, Jeff," **Financial Markets and Institutions**",1995 , 3th Edition, West Publishing,Minneaplis,S.P

10- Whittington , G ." **fair value and the IASB / FASB conceptual framework project ; An alternative view**" 2008 .ABACUS ,VOL 44.NO 2

11- Lefebvre , Rock & Elena simonova & scarlat " **fair value accounting disclosure and financial a liability : does how we keeps score influence how the game is played** " 2009 , the Wharton school , university of perinsylvania .